

Distr.: Limited  
8 June 2011  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

الدورة الثالثة

جنيف، ٦-١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

## مشروع تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الثالثة

المحتويات

الصفحة

|   |                                                                                     |
|---|-------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢ | موجز أعده الرئيس.....                                                               |
| ٢ | تقييم تطور النظام التجاري الدولي وتعزيز مساهمته في التنمية والتعافي الاقتصادي ..... |



## موجز أعدده الرئيس

### ألف - تقييم تطور النظام التجاري الدولي وزيادة مساهمته في التنمية والتعافي الاقتصادي (البند ٤ من جدول الأعمال)

١ - يُسَرَّت مداولات اللجنة في إطار البند الرابع بعرض لمذكرة المعلومات الأساسية الصادرة عن الأمانة (TD/B/C.I/15) قدمته السيدة مينا مشايخي، رئيسة شعبة الأونكتاد المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وبمشاركة فريق رفيع المستوى ضم السيد ه. ف. سينغ، نائب المدير العام لمنظمة التجارة الدولية، والسيد خوسيه مانويل سالازار- زيريناخس، المدير التنفيذي لقطاع العمالة بمنظمة العمل الدولية. وشارك في الحوار عدد من السفراء وكبار المسؤولين.

٢ - ومذكرة المعلومات الأساسية الصادرة عن الأمانة المعنونة "تقييم تطور النظام التجاري الدولي وتعزيز مساهمته في التنمية والتعافي الاقتصادي" حظيت بالإشادة لما تضمنته من تحليلات محفزة لإعمال التفكير. وشددت المذكرة على أن النمو الذي تحركه التجارة لا يزال أساسياً بالنسبة للاستراتيجيات الإنمائية للبلدان في فترة ما بعد الأزمة، ولا بد من استكمال سياسات استباقية من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي، فضلاً عن دعم استحداث فرص العمل وتكييف سوق العمل، وذلك في إطار استراتيجيات تجارية وإنمائية شاملة. فتحرير التجارة والنظم التجارية لهما تأثير متزايد في السياسات المتعلقة بالتجارة والصناعة، إضافة إلى تأثيرهما في سوق العمل. كما أن الروابط السياسية تحتّم على النظام التجاري الدولي إتاحة حيز سياسات عامة أكبر يسمح للبلدان بالاستفادة من أدوات السياسات الإنمائية ويمكنها من تحقيق التنمية.

٣ - وأشار المشاركون إلى أن التعافي الاقتصادي "مستويين متفاوتين"، المتمثل في سرعة النمو في البلدان النامية المقارنة بالبلدان المتقدمة، يشير إلى التغييرات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي. فالفرص الاقتصادية تتحول باتجاه بلدان الجنوب، مما يؤدي إلى وجود نظام تجاري دولي متعدد الأقطاب مع بروز البلدان النامية الناشئة. لقد كانت البلدان النامية المحرك الرئيسي للتعافي الاقتصادي وزادت الطلب على الواردات بالنسبة لجميع الاقتصادات وخرجت من الأزمة كوجهات تصديرية أهم مما كانت عليه في السابق. فقوة طلب هذه البلدان على الواردات ساعدت كثير من البلدان في التغلب على تراجع الطلب العالمي أثناء الأزمة وبعدها. وأدى النمو السريع والديناميكي للبلدان النامية إلى وجود أقطاب جديدة وإضافية في مجالي التجارة والنمو، إذ أن من المتوقع أن تستأثر البلدان النامية بأكثر من نصف النمو العالمي خلال السنوات القادمة، ويُتوقع أيضاً أن يؤدي تنوع مكونات الطلب لديها

- المتمحور حول المواد الخام والطاقة والمواد الغذائية - إلى خلق فرص فريدة للبلدان النامية. وعلى النقيض من ذلك، ثمة مسائل تشكل مصدر قلق خاص للعديد من البلدان وهي ارتفاع واستمرار مستويات البطالة وتزايد العاطلين عن العمل.

٤- ولا تزال البلدان النامية تواجه مجموعة من التحديات في سياق عملية التعافي الاقتصادي. فانتشار البطالة وتفاقم عدم المساواة وارتفاع مستويات البطالة في أوساط الشباب وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، هي عوامل تهدد تحقيق التعافي بصورة شاملة ومستدامة، وتنطوي على تأثيرات سلبية فيما يتعلق بمكافحة الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من ديناميكية التجارة وحدوث تعافي اقتصادي في بعض البلدان، فإن الصادرات العالمية لم تستعد بعد مستوياتها التي كانت سائدة قبل الأزمة الاقتصادية، ولا تزال العديد من البلدان النامية تعاني من تبعات الأزمة - لا سيما البلدان التي تعتمد صادراتها على السلع الأساسية. إن الارتفاع المفاجئ في أسعار السلع الأساسية مؤخراً واستمرار تقلبها يشكلان تحديات كبيرة للبلدان المصدرة والمستوردة على حد سواء، حيث أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الآونة الأخيرة إلى إثارة القلق بشأن الأمن الغذائي. وتعرضت قدرة البلدان النامية على المنافسة الخارجية إلى ضغوط بسبب ارتفاع سعر صرف عملات هذه البلدان نتيجة لزيادة تدفقات رؤوس الأموال، مما استوجبت فرض ضوابط على هذه التدفقات.

٥- واكتسبت التجارة أهمية أكبر فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان، مع تزايد الترابط فيما يتعلق بتوسع التجارة بين البلدان الذي اتسم بقيام شبكات إمداد عالمية وتنامي الدور الذي تضطلع به الاقتصادات الناشئة. ولا يزال النمو الذي تحركه التجارة يشكل استراتيجية صالحة لتحقيق التنمية، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات الأصغر المعتمدة على الطلب الخارجي من أجل استدامة نموها. وبمقدور الاقتصادات الأكبر ذات الفوائض التجارية زيادة التركيز على النمو القائم على الطلب الداخلي، مع استمرار أهمية التجارة بالنسبة لها. وتعني زيادة الترابط أن التأثيرات الناجمة عن التدابير التجارية الوطنية كان لها تأثير على سلامة أداء العمليات الإنتاجية في بلدان أخرى. ويُشار في هذا الصدد إلى الزيادة التي حدثت مؤخراً في التدابير المقيدة للتجارة التي طبقتها مجموعة العشرين على ٦, ٠ في المائة من وارداتها.

٦- ومع ذلك، تم التأكيد على أن التجارة لا تؤدي بشكل تلقائي إلى تحقيق النمو والتنمية. فحرية التجارة هي أحد الشروط الضرورية، بيد أنها لا تمثل الشرط الوحيد لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين. كما أن اعتماد نهج موحد لتحرير التجارة لا يشكل الحل الأمثل في جميع الحالات. فخيارات البلدان في مجال السياسات التجارية، بما في ذلك تحديد المستوى المعقول من الحماية، تعتمد على مستوى التنمية في البلد وحجم السوق والتسلسل والتوقيت، فضلاً عن السياسات التكميلية.

٧- وقدم قطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات في مجال الهياكل الأساسية وتجارة الخدمات، فرصة حقيقية للبلدان النامية وكان بمثابة منصة انطلاق للنمو الاقتصادي فيها. وزادت حصة هذا القطاع في مجال القيمة المضافة واضطلع بدور متزايد الأهمية في تنويع الصادرات وتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الأهداف العامة (نحو الصحة والتعليم)، كما استوعب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة عن طريق استحداث فرص العمل.

٨- وهناك عدد كبير من البلدان النامية التي لم تتمكن من الاستفادة من الفرص التي أوجدتها التجارة الدولية. فالبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأصغر والأكثر ضعفاً لا تزال تواجه قدراً كبيراً من القيود الهيكلية التي تحول دون استفادتها من التجارة من أجل تحقيق التنمية، ولا سيما القيود من جانب العرض. وعليه، ثمة حاجة شديدة للتغلب على هذه القيود عن طريق إنشاء قدرات إنتاجية قادرة على المنافسة، وتعزيز تطوير الهياكل الأساسية، ودعم تطوير التكنولوجيات ونشرها بحملة وسائل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تعزيز الوصول إلى رؤوس الأموال والمهارات والتكنولوجيات، فضلاً عن التصدي للتحديات الملحة المتصلة بالبيئة وتغير المناخ. ويُشار في هذا الصدد إلى أهمية تحقيق تقدم، على نحو ما أُنقِص عليه في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، نحو التنفيذ التام والفعال لخطة عمل اسطنبول. وسُلِّط الضوء على ضرورة مواصلة تعزيز المعونة من أجل التجارة، والإطار المعزز المتكامل، فضلاً عن ضرورة تعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك لضمان التنفيذ الفعال لهذه البرامج مع تخصيص الموارد بصورة منصفة.

٩- وجرى التسليم بالدور الهام الذي تضطلع به الدولة كطرف ممكن ومحفز للتحويل الهيكلي. ولا بد أن تقترن السياسات التجارية بسياسات تكميلية في مجالي الصناعة وسوق العمل وخلافهما، فضلاً عن إنشاء شبكات أمان اجتماعي، وذلك في إطار استراتيجية إنمائية شاملة ومتكاملة لضمان تحقيق مكاسب من قبيل تعزيز القدرات من جانب العرض، وتنويع الصادرات واستحداث فرص العمل، والحد من عدم المساواة، وتخفيف وطأة الفقر، والتمكين من الوصول إلى الخدمات الرئيسية - ولا سيما بالنسبة للفقراء. فمجموعة تدابير التجارة المعززة للتنمية وما يتعلق بذلك من سياسات هي تلك التي تتضمن نموذجاً للنمو الذي تحركه التجارة ينطوي على سياسات في مجالي الصناعة وسوق العمل تتسم بأنها استباقية ومتطورة وملائمة لبيئة تجارية آخذة في الانفتاح.

١٠- وأشار المشاركون إلى أن النظام التجاري الدولي يركز تاريخياً وبصورة أساسية على تحرير التجارة، وكثيراً ما يتجاهل المراعاة التامة لما لذلك من انعكاسات على القدرات الإنتاجية وفرص العمل والتنمية. ولذا، ارتئي أن من المهم إعادة النظر في هذا التركيز التقليدي والعمل على مواءمة نُهج وضوابط التحرير مع الأهداف الإنمائية العامة. فينبغي إعطاء البلدان النامية مجالاً لتحديد الصورة المناسبة محتوى وعمق وإيقاع وتسلسل نُهج

التحرير، لأن الإصلاح بشكل تدريجي يؤدي على الأرجح إلى تكييف سوق العمل بطريقة سلسلة والحيلولة دون فقدان فرص العمل في قطاعات التوريد. كما يكتسي ذلك أهمية كبيرة في الحيلولة دون حدوث عملية تحوّل عن التصنيع، وفي إيجاد قدرات إنتاجية محلية. وعليه، فإن من المبادئ الهامة التي ينبغي تفعيلها بالكامل في إطار النظام التجاري الدولي المعاملة الخاصة والتفضيلية وعدم اشتراط التعامل على أساس تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل تطبيقاً كاملاً.

١١- إن تحسين القدرة على الوصول إلى الأسواق التي تم تفعيلها في إطار النظام التجاري الدولي قد تساهم بصورة أكبر في تعزيز الطلب على الأيدي العاملة، وبخاصة في قطاع التصدير. وتم التشديد على ضرورة ضمان وضع هذه السياسات بطريقة بارعة، وذلك عن طريق معالجة القطاعات التي تتمتع بإمكانيات كبيرة في مجال استحداث فرص العمل وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك الصناعات التي تتطلب الاستخدام الكثيف لليد العاملة، فضلاً عن الزراعة والخدمات، ويشمل ذلك استخدام الأسلوب ٤ وحركة الأيدي العاملة. واعتُبر أن التكامل الإقليمي، ولا سيما التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يضطلع بدور بالغ الأهمية خاصة فيما يتعلق بالتغلب على القيود المتصلة بالحجم، ويؤدي إلى تحسن كبير في الصادرات واستحداث فرص العمل. إن جولة ساو باولو للمفاوضات الخاصة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية، التي اختتمت مؤخراً - وأدت إلى زيادة كبيرة في تغطية المنتجات وخفض التعريفات المطبقة - اضطلعت بدور كبير في تعزيز التجارة السريعة النمو فيما بين بلدان الجنوب. وأشار المشاركون إلى أن أدوات السياسة الصناعية التي تُصمم بعناية، مثل متطلبات الأداء، قد تكون ضرورية لتعزيز فرص العمل وتطوير رأس المال البشري على المستوى المحلي. وأشار إلى ضرورة توفير حيز أكبر للسياسات العامة ولاتساق السياسات والحكم الرشيد.

١٢- إن السياسات التي تيسر تكيف سوق العمل مع الصدمات الخارجية وتؤدي إلى استحداث فرص عمل تُعد ضرورية لتحقيق الفائدة القصوى من مزايا التجارة، فالانفتاح التجاري زاد من ضعف أوضاع العمال وعدم الأمان الوظيفي نتيجة لزيادة تعرض سوق العمل للصدمات الخارجية. وشُدّد على أن تنفيذ مثل هذه السياسات ينطوي على صعوبة كبيرة بالنسبة للبلدان النامية لأن الكثير منها لا يمتلك نظام تأمين ضد البطالة أو أية وسيلة أخرى تعوّض خسارة الدخل التي يتكبدها عاطلون عن العمل. وعليه، فإن الحماية الاجتماعية لا غنى عنها في الاقتصادات المفتوحة. ومن المهم أيضاً الاستثمار في رؤوس الأموال والأشخاص بغية استكمال الانفتاح التجاري، لا سيما وأن العولمة تنطوي بصورة متزايدة على المكافئة على المهارات. وفي هذا الصدد، يعتبر من المهم دعم البلدان النامية في تنفيذ تدابير من هذا القبيل عن طريق المعونة من أجل التجارة والتنمية واستحداث فرص العمل. فالبرامج القوية والجيدة الإعداد في مجال الحماية الاجتماعية قد تعالج أيضاً المسائل المتصلة بانعدام الأمن الوظيفي وفقدان الدخل.

١٣- وجرى التشديد على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف هو محور النظام التجاري الدولي. فالنظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يتسم بالانفتاح والشفافية والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على قواعد محددة قد اضطلع بدور أساسي في المحافظة على انفتاح الأسواق واحتواء نزعة الحماية خلال الأزمة، وأثبتت قواعده التجارية متانتها بشكل عام. ويشكل الجمود الراهن في جولة الدوحة للمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية مدعاة للقلق البالغ. وتم التشديد على أن استمرار هذا الجمود قد يضر بمصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعليه ينبغي تعزيز منظمة التجارة الدولية بوصفها الجهة الراعية لهذا النظام. وجولة الدوحة هي فرصة مثالية لتمكين البلدان النامية من معالجة الاختلالات القائمة وجعل النظام التجاري أكثر إنصافاً ومراعاة للتنمية حتى يكون بمثابة محفز عالمي ومعزز لاستحداث فرص العمل. وعليه، ثمة حاجة إلى بذل جهود لاستكمال جولة الدوحة بالتوصل إلى مشروع موحدة ينطوي على تركيز قوي على مسألة التنمية - مع إيلاء اهتمام خاص لشواغل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأصغر والأكثر ضعفاً، بما في ذلك عن طريق تقديم دعم قوي للمعونة من أجل التجارة.

١٤- واستشرافاً للمستقبل، شدد المشاركون على أهمية التذكير بتحقيق النتائج المتوخاة فيما يتعلق بمسائل ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، مثل الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون تحديد حصص، وتجارة القطن والخدمات والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن القيام، بحلول نهاية العام الجاري، بمعالجة بعض المسائل ذات الأهمية الإنمائية الكبيرة لمجموعة من أقل البلدان نمواً وبلدان أخرى مثل تيسير التجارة. وثمة حاجة إلى استعراض الخطوات المستقبلية، علماً بأن نتائج جولة الدوحة ستحدد شروط التجارة العالمية للعقود القادمة وستنطوي على تأثير طويل الأمد في التنمية وفرص العمل. وشدد بعض المشاركين على ضرورة ضمان اتخاذ مجموعة تدابير تؤدي بفعالية إلى فتح الأسواق بغية إيجاد فرص جديدة لتحقيق النمو. وأكد متحدثون آخرون أهمية الوفاء بكل التدابير التي تتمخض عنها جولة الدوحة في إطار مشروع موحد يُتفق عليه في المستقبل القريب، والشروع في بحث العمل المستقبلي فيما يخص القضايا الملحة للقرن الحادي والعشرين، مثل "قضايا سنغافورة" المتصلة بالمنافسة والاستثمار. وفيما يتعلق بالتدابير على المدى الطويل، أشار المشاركون إلى التفكير في مواصلة تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وزيادة تحسين أدائه، وذلك على سبيل المثال فيما يتعلق بنهج المشروع الموحد ووضع جدول أعمال واسع النطاق.

١٥- وأثنى المشاركون على عمل الأونكتاد الذي يضطلع بدور هام في رصد وتقييم وتحليل تطور النظام التجاري الدولي، وفي تقديم الدعم للبلدان لمجابهة التحديات الإنمائية التي تواجهها عند الدخول في مجال التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي - مثل صياغة وتنفيذ السياسات التجارية الوطنية، والدخول في المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف. وتحليلات الأونكتاد والمداولات الحكومية الدولية التي تجري في إطاره وصفت بأنها مساهمة قيّمة لتحقيق وتعزيز التفاهم بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بالسياسات التجارية وجدول

أعمال المفاوضات التجارية، ولمساعدة البلدان في التعرف على المكاسب التي قد تحصل عليها نتيجة للانخراط بطريقة مثمرة في النظام التجاري الدولي. وتم الترحيب بتعاون الأونكتاد مع منظمات أخرى - مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة التجارة الدولية، وتعاونيه في إطار المبادرة التعاونية الدولية بشأن التجارة وفرص العمل.

١٦- وتلخيصاً لهذا البند من جدول الأعمال، أكد الرئيس من جديد أن التجارة أصبحت أكثر أهمية للنمو والتنمية الاقتصاديين في جميع البلدان، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن الترابط المتزايد فيما يتعلق بتوسع التجارة بين البلدان تميز بالدور الذي تضطلع به الاقتصادات الناشئة والتغيرات التي تشهدها سلاسل الإمداد العالمية. بيد أن النمو التجاري لا يؤدي بشكل تلقائي إلى تحقيق التنمية، على نحو ما تبين خلال الأزمة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن تحرير التجارة هو شرط ضروري لكنه ليس الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وبخاصة في البلدان النامية. ولا بد أن تقترن السياسة التجارية بسياسات تكميلية وشبكات أمان اجتماعي، وذلك في إطار استراتيجية إنمائية شاملة ومتكاملة لضمان تحقيق مكاسب من قبيل تعزيز القدرات من جانب العرض، وتنويع الصادرات واستحداث فرص العمل، وتخفيف وطأة الفقر، والتمكين من الوصول إلى الخدمات الرئيسية - ولا سيما بالنسبة للفقراء. ويمكن النظر في وضع مجموعة من أدوات التجارة المعززة للتنمية وما يتعلق بذلك من سياسات. فعلى سبيل المثال، من المهم ضمان أن يكون للإصلاحات التجارية تأثير إيجابي في مجال استحداث فرص العمل، وذلك عن طريق وضع سياسات وطنية للعمالمة وكفالة تقديم الدعم للعاملين والشركات. وبشكل عام، فإن النظام التجاري المتعدد الأطراف هو محور النظام التجاري الدولي، وينبغي تعزيزه عن طريق استكمال جولة الدوحة للمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية على النحو المطلوب، وذلك بالاتفاق على مشروع موحد يتضمن التركيز بقوة على تحقيق التنمية، مع إيلاء اهتمام خاص للقضايا ذات الاهتمام بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأصغر والأكثر ضعفاً. وعلاوة على ذلك، لا بد من تعزيز منظمة التجارة العالمية بوصفها الجهة الراعية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، والتي تضع القواعد والضوابط المطلوبة لضمان وجود نظام تجاري مفتوح يتسم بالشفافية ويقوم على قواعد محددة ويمكن التنبؤ به. كما تتيح التجارة فيما بين بلدان الجنوب فرصة جديدة لزيادة التجارة بين البلدان النامية ومع بقية بلدان العالم. وأخيراً، فقد أشادت البلدان بالدور الهام الذي اضطلع به الأونكتاد في رصد تطور النظام التجاري الدولي. فتحليلات الأونكتاد والمداولات الحكومية الدولية التي تجري في إطاره ساهمت في تحقيق وتعزيز التفاهم بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بالسياسات التجارية وجدول أعمال المفاوضات التجارية، كما ساعد البلدان على النظر في الخيارات السياسية الملائمة لمعالجة هذه القضايا على الصعد المحلي والإقليمي والمتعدد الأطراف.